المحاضرة الثانية:
نشأة التفسير الموضوعي وتطوره

تمهيد: بين قدم وحداثة النشأة

المبحث الأول: من العهد النبوي إلى عصر التدوين

المبحث الثاني: التفسير الموضوعي في عصر التدوين

المبحث الثالث: التفسير الموضوعي في الدراسات المعاصرة

تمهيد: بين قدم وحداثة النشأة

اختلف الباحثون في نشأة التفسير الموضوعي، فهناك من قال بحداثة النشأة، وهناك من قال بقدمها، والفريق الأخير انقسم إلى اتجاهين : من يضيق في النشأة، و من يوسع فيها، أما الذين قالوا بحداثة النشأة، فمنطلقهم أن التفسير الموضوعي مصطلح حديث لم يعرفه المتقدمون، وأن التأليف في هذا النوع جديد، حتى أن ضوابطه وقواعده وخطواته لم توضع إلا أخيرا، يقول الدغامين: «يجدر القول بأن التفسير الموضوعي هو من نتاج هذا العصر»[1]، ثم يتوجه إلى الذين يعارضونه فيما ذهب إليه، ويقلل من عللهم، وأدلتهم، فيرد على الذين يذهبون إلى أن نزول القرآن منجما هو عين الموضوعية، لأن القرآن، كان ينزل بحسب الموضوعات و الأحداث والقضايا، فيأتي القرآن ليحل الإشكاليات ويرد على التساؤلات، ويحق الحق ويدفع الباطل.

ثم إن الدغامين يرد كذلك على من اعتبر تفسير القرآن بالقرآن بداية ظهور التفسير الموضوعي في عهد الرسول عليه الصلاة والسلام، فيقول:«كذلك الأمر بالنسبة إلى قول من يقول إن التفسير الموضوعي بدأ في عصر الرسول صلى الله عليه و سلم، وهم يعنون بذلك تفسير القرآن بالقرآن»[2].

يستمر الدغامين في رفض فكرة قدم النشأة، حيث يرد على القائلين بأن التأليف في الأشباه والنظائر، وإصلاح الوجوه والنظائر، أو مجاز القرآن أو غريب القرآن يعتبر بداية للتفسير الموضوعي، قال:«والسبب أن هذه الجهود وإن عالجت موضوعا مفردا، لكنها تفتقر إلى الرابط بين مفردات ذلك الموضوع وعناصره، وأهدافه ومقاصده، فضلا عن كون المنهج الذي يحكمها ليس منهجا تفسيريا، وليس من غاياتها التعرف على موقف القرآن في الموضوعات التي درستها، ثم هي دراسات حول القرآن الكريم...»[3]، وفعلا فمثل تلك الدراسات ليس من أهدافها التعرف على التصور القرآني حول موضوعات معينة بل هي أدوات تساعد على فهم القرآن لا غير.

رغم رفض الدغامين لفكرة قدم النشأة إلا أنه يقر بوجود بعض البذور منها تفسر القرآن بالقرآن، وصولا إلى ما كتبه الجاحظ حول مواضيع عديدة مثل "النار في القرآن" و"الملائكة في القرآن" وغيرها، ثم يستمر في التنقيب محاولا الإجابة عن سبب عدم ظهور هذا الاتجاه قديما فينقل كلام الفرماوي في ذلك، والذي أعاده إلى سببين اثنين هما: عدم ظهور مبدأ التخصص، وعدم الحاجة الماسة إلى هذه الدراسات، وهنا يعقب الدغامين بأن الأسباب في رأيه هي: التقليد وانشغال العلماء بالمعارك المذهبية[4]، وهذه في الحقيقة أسباب عامة تصدق على مجمل الفكر الإسلامي الذي سقط في التقليد والمعارك المذهبية فحل الجمود والخوف من التغيير والتجديد.

الذين قالوا بقدم نشأة التفسير الموضوعي اختلفوا في مدى استدلالهم بوقائع وأعمال تثبت مذهبهم، فهناك من توسع، وهناك من ضيق في هذه الأدلة، فهذا عبد الستار فتح الله سعيد الذي يميل إلى القول بقدم النشأة يقول: «التفسير الموضوعي قديم النشأة، وقد بدأ يسيرا ثم نما وتطور على مر العصور، مثل غيره من العلوم والفنون»[5]، ثم يقوم بتقسيم مراحل نشأة وتطور التفسير الموضوعي إلى ما يلي:

أولا: في العهد النبوي.

---

[1] زياد خليل الدغامين، المرجع السابق، ص27.

[2] المرجع نفسه، ص29.

[3] المرجع نفسه، ص30.

[4] زياد خليل الدغامين، المرجع السابق، ص33-34.

[5] عبد الستار فتح الله سعيد، المرجع السابق، ص 28.

ثانيا: في عصر الصحابة والتابعين.
ثالثا: بداية التدوين وتطوره.
رابعا: الاختصاص محور التفسير الموضوعي الجديد.

وعلى نفس المنوال يؤكد مصطفى مسلم أن هذا المنهج معاصر إلا أن لبناته كانت موجودة، يقول: «لم يظهر هذا المصطلح (التفسير الموضوعي) إلا في القرن الرابع عشر هجري، عندما قررت هذه المادة ضمن مواد قسم التفسير بكلية أصول الدين بالجامع الأزهر، إلا أن لبنات هذا اللون في التفسير وعناصره الأولى كانت موجودة منذ عصر التنزيل في حياة الرسول صلى الله عليه وسلم»[1]، وفي نفس الاتجاه يذهب صلاح عبد الفتاح الخالدي إلى الحديث عن بدايات التفسير الموضوعي عند السابقين، رغم تأكيده من قبل أن التفسير الموضوعي مصطلح معاصر، إلا أن البذور كانت موجودة، وهذه البذور تتمثل فيما يلي: أولا: تفسير الرسول صلى عليه وسلم لبعض آيات القرآن.
ثانيا: ابن عباس يجمع بين آيات متعارضة في الظاهر.
ثالثا: إفراد بعض علوم القران بمؤلفات خاصة[2].

وإلى نفس الرأي يذهب أحمد رحماني ليؤكد على قدم النشأة، ويقوم بعد ذلك بتقسيم مراحل هذه النشأة إلى ما يلي:
1/الإرهاصات: وتتضمن مرحلتين هما: أولا: مرحلة ما قبل التأليف الفقهي. ثانيا: مرحلة التفسير الموضوعي بطريقة الفقهاء.
2/ التأليف التطبيقي: وتتكون من مرحلتين هما: أولا: مرحلة التأليف الملتبس بالتفسير الموضوعي. ثانيا: مرحلة ظهور علم المناسبات والتنبه للوحدة الموضوعية للسورة.
3/ النضج والتنظير: وتتكون من ثلاث مراحل هي: أولا: مرحلة وضع الفهارس التفصيلية للآيات القرآنية. ثانيا: مرحلة التطبيق. ثالثا: مرحلة التنظير[3].

هذا العمل الذي قام به أحمد رحماني يعتبر عملا فريدا في مجال التأريخ لنشأة التفسير الموضوعي، خاصة عند إشارته إلى بعض المراحل التي كان بعض الباحثين في غفلة عنها، مثل مرحلة التنبه للوحدة الموضوعية في السورة القرآنية، إلا أن هذا التقسيم تقف أمامه بعض العقبات، منها مثلا عدم الخروج من عقدة الارتباط بالفقه، لأن المقارنة التي قام بها محمد باقر الصدر بين الفقه والتفسير سيطرت على تفكير أحمد رحماني وغيره من الباحثين، وللخروج من تلك الإشكالية ذهب أحمد رحماني إلى الحديث عن مرحلة ما قبل التأليف الفقهي، ومرحلة التفسير الموضوعي بطريقة الفقهاء، وهو بهذا العمل يجعل عمل الفقهاء ضمن العملية التفسيرية، أي أن الفقه محتوى في التفسير، رغم ما نعلمه من أن التفسير عند الفقهاء يعتبر جزءا من عملهم لاستخراج الأحكام، لأنهم يتعاملون مع نصوص القرآن بالتفسير، ثم مع نصوص الحديث بالشرح، بمعنى أن التفسير محتوى في الفقه، وهكذا ينقلب الوضع - عند أحمد رحماني- ويصبح الفقه داخل التفسير، لا العكس.

هذا المنحى المنهجي المتأثر بآراء محمد باقر الصدر، يريد أن يحل إشكالية تطور الفقه واستمراره، وتخلف التفسير وجموده، وللخروج من هذا المأزق جعل عمل الفقيه شكلا من أشكال التفسير، وعلى هذا الأساس يصبح الفقه جزءا من التفسير، وهذا قد لا يكون مقبولا نوعا ما، فالفقه يبقى مستقلا عن التفسير، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن هذا التقسيم يذهب إلى الحديث عن

[1] مصطفى مسلم، المرجع السابق، ص 17.
[2] صلاح عبد الفتاح الخالدي، المرجع السابق، ص 32-35.
[3] أحمد رحماني، المرجع السابق، ص 103-122.

التأليف التطبيقي، لكنه في المرحلة الثالثة مرحلة النضج والتنظير يعيد ذكر عنصر التطبيق، وهذا يشوش على القارئ في فهم هذه المرحلة، لذا كان من الأحسن استعمال مصطلحات أخرى، وقد كنت قد اعتمدت هذا التقسيم من قبل عندما كتبت مذكرات للطلبة حينما كنت أدرس هذا المقياس في جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بقسنطينة، لكنني سأسير في هذه المذكرة على طريقة أخرى، حيث سأعتمد المراحل الأساسية للتاريخ الإسلامي كمرجعية للتقسيم، وهو ما اعتمده عبد الستار فتح الله سعيد عند حديثه عن نشأة وتطور التفسير الموضوعي، وهذه المراحل هي من عهد النبوة إلى عصر التدوين، ثم عصر التدوين، وأخيرا في العصر الحاضر.

المبحث الأول: من عهد النبوة إلى عصر التدوين

أولا: تفسير الرسول صلى الله عليه وسلم للقرآن بالقرآن

كان الرسول صلى الله عليه وسلم يفسر بعض الآيات اعتمادا على آيات أخرى، وذلك جوابا على استفسارات الصحابة رضوان الله عليهم، وهذا ما أطلق عليه العلماء تفسير القرآن بالقرآن.

روي عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: «لما نزلت هذه الآية:﴿الَّذِينَ آمَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُواْ إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ أُوْلَئِكَ لَهُمُ الأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [الأنعام/82] ،شق ذلك على الناس، فقالوا: يا رسول الله وأينا لا يظلم نفسه ؟ قال: إنه ليس الذي تعنون، ألم تسمعوا ما قال العبد الصالح: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾[لقمان/13]، إنما هو شرك عظيم»[1]، فالرسول عليه الصلاة والسلام جمع بين آيتين أولاهما من سورة الأنعام والثانية من سورة لقمان، هذا العمل المتمثل في الجمع بين الآيات وفي تفسير القرآن بالقرآن هو بذرة من بذور التفسير الموضوعي، والظلم المذكور في سورة الأنعام ليس هو المعصية كما فهم الصحابة رضوان الله عليهم، وإلا لهلك معظم الناس، لأن الإنسان غير معصوم، و إنما الظلم المراد هنا هو الشرك والعياذ بالله، هذا هو الظلم الذي يهلك الإنسان ويوقعه في جهنم، وكما قال الخالدي:«إن هذا التفسير من رسول الله صلى الله عليه وسلم، هو تفسير للقرآن بالقرآن، وهو لبنة من لبنات التفسير الموضوعي اللاحقة»[2].

وبمثال آخر يتضح المقال، جاء في صحيح البخاري أن رسول الله صلى وسلم فسر مفاتيح الغيب في قوله تعالى: ﴿وَعِندَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لاَ يَعْلَمُهَا إِلاَّ هُوَ﴾[الأنعام/59]، فقال: «مفاتيح الغيب خمس: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِندَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ {34}﴾ [لقمان/34]»[3].

ينبه عبد الستار فتح الله سعيد في لفتة ذكية إلى أن تفسير القرآن بالقرآن ليس من عمل الرسول عليه الصلاة والسلام فحسب بل هو منهج قرآني نلحظ علاماته الأولى في القرآن الكريم نفسه، وذلك عندما نجد أن الآيات القرآنية تحيل بعضها إلى بعض، مثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا مَا قَصَصْنَا عَلَيْكَ مِن قَبْلُ﴾[النحل/118]، فهذه الآية أحالت إلى ما نزل قبلها، وهو قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا كُلَّ ذِي ظُفُرٍ وَمِنَ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَا إِلاَّ مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا أَوِ الْحَوَايَا أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ ذَلِكَ جَزَيْنَاهُم بِبَغْيِهِمْ وَإِنَّا لَصَادِقُونَ﴾ [الأنعام/146]، لهذا يقول فتح الله سعيد:«أما القرآن الكريم فإننا نجد فيه آيات تحيل إلى آيات أخرى في موضوعها، ولا تفهم إحداها إلا بالأخرى وهذه دلالات وإشارات مبكرة تقرر أهمية النظر الموضوعي في الآيات الكريمة»[4].

تفسير القرآن بالقرآن هي إشارة مبكرة لظهور التفسير الموضوعي، وليست دليلا على وجود التفسير الموضوعي في ذلك العصر المبكر، هذا ما ذهب إليه البعض، ومنهم الدغامين الذي قال:«وقد

---

[1] رواه البخاري في صحيحه، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قوله تعالى: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾[النساء/125] ، رقم3360(البخاري، عبد الله محمد بن إسماعيل، **صحيح البخاري**، ط1: 1423هـ-2002م، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ص827)، ورواه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب صدق الإيمان وإخلاصه، رقم124(مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، **صحيح مسلم**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ط1: 1412هـ-1991م، دار إحياء الكتب العربية، دار الكتب العلمية، بيروت، ج1/ص114-115). ورواه الترمذي في سننه، كتاب التفسير، باب ومن سورة الأنعام، رقم 5061(المباركفوري، أبو العلى محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم، تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، دار الفكر، ج8/ص440).

[2] صلاح عبد الفتاح الخالدي، المرجع السابق، ص 33.

[3] رواه البخاري في صحيحه، كتاب التفسير، سورة الأنعام، باب﴿وَعِندَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لاَ يَعْلَمُهَا إِلاَّ هُوَ﴾ [الأنعام/59]، ص1139.

[4] عبد الستار فتح الله سعيد، المرجع السابق، ص 28.

كان صلى الله وسلم يجمع بين الآية والآية التي تبينها [...] فهو يختلف عن التفسير الموضوعي هدفا وغاية ومنهجا، لكن لا يمنع أن تكون بداية الفكرة مرتكزة على هذا الأساس في التعامل مع القرآن الكريم، بل إن تفسير القرآن بالقرآن هو المستند الأقرب في تعليل ظهور هذا الاتجاه»[1]، فالدغامين يعتبر جمع الآيات القرآنية إلى بعضها البعض نوعا من التفسير، وهو ليس بالتفسير الموضوعي، لكنه من جهة أخرى يقر بإمكانية اعتباره تأصيلا مقبولا للتفسير الموضوعي.

هذا النمط في تفسير القرآن بالقرآن يقدم لنا التأصيل الشرعي للتفسير الموضوعي بشكله التجميعي -بمعنى دراسة موضوع قرآني من خلال تجميع آياته وتفسيرها-، فكيف لنا أن نقدم التأصيل الشرعي للأشكال الأخرى من هذا التفسير، مثل التفسير الموضوعي المتعلق بالسورة القرآنية؟

لقد تنبه أحمد رحماني إلى أن ما ورد في الحديث القدسي المتعلق بسورة الفاتحة ، وهو هنا يؤصل للتفسير الموضوعي للسور القرآنية مستدلا بهذا الذي جاء فيه أن أبا هريرة قال:«فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول:«قال الله تعالى: قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين، ولعبدي ما سأل، فإذا قال العبد: الحمد لله رب العالمين، قال الله تعالى: حمدني عبدي، وإذا قال: الرحمن الرحيم، قال الله تعالى: أثنى علي عبدي، وإذا قال: مالك يوم الدين، قال: مجدني عبدي (وقال مرة فوض إلي عبدي)، فإذا قال: إياك نعبد وإياك نستعين، قال: هذا بيني وبين عبدي ولعبدي ما سأل، فإذا قال: اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين، قال: هذا لعبدي ولعبدي ما سأل»[2].

فهذا الحديث القدسي يقدم لنا أنموذجا للعلاقة الموجودة بين آيات السورة الواحدة، وهذا جوهر البحث في الوحدة الموضوعية للسورة القرآنية، والذي يعتبر أساس التفسير الموضوعي المتعلق بالسور القرآنية، كما أن التسميات التي كان يعطيها الرسول عليه الصلاة والسلام للسور القرآنية يعتبر لبنة من لبنات تحديد موضوعات السور القرآنية، لهذا يقول أحمد رحماني: «وليس من شك في أن بعض الأسماء التي تسمى بها سور القرآن تعبر عن موضوعها فعلا، فقد سميت البقرة فسطاط القرآن لما جمع فيها من أحكام التي لم تذكر في غيرها، والحادية سميت سورة الشريعة، وسورة الإخلاص سميت الأساس لاشتمالها على توحيد الله وهو أساس الدين»[3].

وهكذا فعمل الرسول عليه السلام فيه دليل على أن التفسير الموضوعي سواء كان المتعلق بقضايا معينة، أو بسورة من سور القرآن عمل مشروع، وله أصل ينطلق منه وهو تفسير القرآن بالقرآن، والأحاديث التي تبين العلاقة الوطيدة بين آيات السورة الواحدة، كما هو مع سورة الفاتحة، وكذلك الأسماء التي كان يطلقها الرسول عليه السلام على هذه السور.

ثانيا: جمع الصحابة لآيات متعارضة في الظاهر

أشار مصطفى مسلم إلى هذا العمل حيث قال:«ومن هذا القبيل ما كان يلجأ إليه الصحابة رضوان الله عليهم من الجمع بين الآيات القرآنية التي يظن بها بعضهم التعارض»[4]، ثم يستدل بالحديث الذي رواه الإمام البخاري، والذي جاء فيه ما يلي: «وقال المنهال عن سعيد قال: قال رجل لابن عباس: إني أجد في القرآن أشياء تختلف علي، قال: ﴿فَلَا أَنسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَاءلُونَ﴾[المؤمنون/101]،﴿وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَسَاءلُونَ﴾[الصافات/27]، وقال الله:﴿وَلاَ

[1] زياد خليل الدغامين، المرجع السابق، ص 29.
[2] أخرجه مسلم في **صحيحه**، كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة، رقم 395، ج1/ص296.
[3] أحمد رحماني، المرجع السابق، ص109.
[4] مصطفى مسلم، المرجع السابق، ص18.

يَكْتُمُونَ اللّهَ حَدِيثًا﴾[النساء/42]، ﴿رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام/23]، فقد كتموا في هذه الآية. وقال: ﴿أَمِ السَّمَاء بَنَاهَا ﴾[النازعات/27] إلى قوله:﴿دَحَاهَا﴾ [النازعات/30]، فذكر خلق السماء قبل الأرض، ثم قال: ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ﴾[فصلت/9] إلى:﴿طَائِعِينَ﴾[فصلت/11] فذكر خلق الأرض قبل خلق السماء، وقال تعالى:﴿وَكَانَ اللّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾[النساء/100]، ﴿عَزِيزًا حَكِيمًا﴾[النساء/158]، ﴿سَمِيعًا بَصِيرًا﴾[النساء/134] فكأنه كان هكذا ثم مضى، فقال:﴿فَلَا أَنسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَاءلُونَ﴾ في النفخة الأولى، ثم يُنفخ في الصور فصعق من في السموات ومن في الأرض إلا من شاء الله فلا أنساب بينهم عند ذلك ولا يتساءلون، ثم في النفخة الآخرة ﴿أَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَسَاءلُونَ﴾، وأما قوله: ﴿ مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ ﴿وَلاَ يَكْتُمُونَ اللّهَ حَدِيثًا﴾ فإن الله يغفر لأهل الإخلاص ذنوبهم. وقال المشركون: تعالوا نقول: لم نكن مشركين، فخُتم على أفواههم، فتنطق أيديهم، فعند ذلك عُرف أن الله لا يُكتَمُ حديثا، وعنده ﴿يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[النساء/43] الآية. وخلقَ الأرض في يومين ثم خلق السماء، ثم استوى إلى السماء فسواهن في يومين آخرين، ثم دحا الأرض، ودحوها أن أخرج منها الماء والمرعى وخلق الجبال والجمال والآكام وما بينهما في يومين آخرين فذلك قوله: ﴿دَحَاهَا﴾، وقوله :﴿خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ﴾، فجُعلت الأرض وما فيها من شيء في أربعة أيام، وخلقت السماوات في يومين،﴿وكان الله غفورا﴾، سمي نفسه ذلك، وذلك قوله، أي لم يزل كذلك، فإن الله لم يرد شيئا إلا أصاب به الذي أراد، فلا يختلف عليك القرآن، فإن كلا من عند الله »[1].

وعليه فابن عباس رضي الله عنه يجمع بين الآيات التي ظاهرها التعارض، وهذا ليس منهج ابن عباس فقط، فهذا علي بن أبي طالب رضي الله عنه يجمع الآيات في الموضوع الواحد ليستخرج منها حكما فقهيا، يعيد به تصحيح الفهوم السابقة، فقد راجع عمر بن الخطاب في إقامة حد الزنا على امرأة وضعت بعد زواجها بستة أشهر، يستدل أحمد العمري بهذا العمل معتبرا إياه لبنة من لبنات التفسير الموضوعي، ينقل العمري عن ابن حزم من كتابه الإحكام في أصول الأحكام: «أن عليا ذكر عمر بن الخطاب بقوله تعالى: ﴿وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾[الأحقاف/15]، مع قوله تعالى:﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلاَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾[البقرة/233]، فرجع عمر عن إقامة الحد»، ثم يشرح:«أي أن عمر بن الخطاب حكم العادة الجارية، من أنه لا تلد المرأة لأقل من سبعة أشهر، فاعتبر ولادتها قبل ذلك قرينة لإقامة الحد عليها، لكن عليا -كرم الله وجهه- استدرك عليه [. . .] وفهم من الآيتين السابقتين مجتمعتين، أن مدة الحمل يمكن أن تكون ستة أشهر»[2].

وخلاصة القول أن الجمع بين الآيات ورد بعضها إلى بعض كان منهجا معمولا به لدى الصحابة رضوان الله عليهم، سواء كان ذلك لفك إشكالات التعارض بين الآيات، أو للوصول إلى أحكام فقهية متناسقة مع روح الشريعة الإسلامية، وهذا العمل يعطي المبرر الشرعي لاستخدام المنهج الموضوعي في التفسير.

---

[1] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كتاب التفسير، باب: سورة حم السجدة، ص1213.

[2] أحمد جمال العمري، **دراسات في التفسير الموضوعي للقصص القرآني**، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2: 1421 هـ-2001. م، ص 50.

المبحث الثاني: التفسير الموضوعي في عصر التدوين

بدأ عصر التدوين مع بداية القرن الثاني للهجرة حيث أمر الخليفة عمر بن عبد العزيز بتدوين حديث الرسول عليه الصلاة والسلام، وهذا خوفا من اندثار السنة وذهابها، قال عمر سليمان الأشقر:«فلما رأى الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز الخطر الذي يتهدد سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم -وكان رحمه الله من ذوي البصيرة في الدين- أمر بتدوين السنة»[1].

وهنا قام الناس بجمع وتدوين الحديث بطرق مختلفة منها الطريقة الموضوعية التي تعتمد على تجميع الأحاديث حسب الكتب والأبواب، وسميت هذه المصنفات بالموطآت والجوامع والسنن، ومنها طريقة الجمع على حسب الأشخاص وأسماء المحدثين، وسميت هذه المصنفات بالمسانيد، وعلى نفس المنوال جمع الفقهاء المسائل الفقهية، وكان جمعهم لهذه المسائل قائما على الطريقة الموضوعية.

أولا: المنهج الموضوعي عند المحدثين والفقهاء

لا يمكننا بحال من الأحوال تجاوز العمل الذي قام به الفقهاء، حيث قسموا الفقه إلى كتب وأبواب، وأدرجوا تحت كل كتاب مجموعة أبواب وتحت كل باب مجموعة من المسائل الفقهية المتعلقة سواء بالعبادات أو بالمعاملات، وخلال هذا العمل كان أول ما قاموا به هو جمع النصوص القرآنية والحديثية المرتبطة بهذه المسائل بهدف استخراج الأحكام الفقهية العملية.

هذا العمل من صميم المنهج الموضوعي، لهذا نبه محمد باقر الصدر إلى سبب تطور الفقه وجمود التفسير، وأرجع تطور الفقه إلى اعتماد الفقهاء على المنهج التوحيدي الموضوعي، وأرجع تخلف التفسير إلى اعتماد المفسرين على المنهج التجزيئي التحليلي.

يقول محمد باقر الصدر:«فالفقه هو بمعنى من المعاني، تفسير للأحاديث [...] ونحن نعرف من البحث الفقهي أن هناك كتبا فقهية شرحت الأحاديث حديثا حديثا [...] غير أن القسم الأعظم من الكتب الفقهية في هذا المجال لم تتجه هذا الاتجاه، بل صنفت البحث إلى مسائل وفقا لوقائع الحياة، وجعلت في إطار كل مسألة الأحاديث التي تتصل بها وفسرتها بالقدر يلقي ضوءا على تلك المسألة، ويؤدي إلى تحديد موقف الإسلام من تلك الواقعة [...] وهذا هو الاتجاه الموضوعي على الصعيد الفقهي»[2]، والسؤال الذي يطرح نفسه هو هل هذا العمل الذي سار على الطريقة الموضوعية كان ثمرة عمل الفقهاء أم عمل المحدثين؟

إذا عدنا إلى العصور المتقدمة عند بداية التدوين فإننا سنجد بأن العالم يكون فقيها ومحدثا في الوقت نفسه، فلا يمكن التفريق في ذلك العصر بين الفقيه والمحدث فالمحدث فقيه والفقيه محدث وأبرز مثال على ذلك الإمام مالك فهو صاحب الموطأ في الحديث وصاحب المدونة في الفقه.

يبقى السؤال مطروحا وبحاجة إلى جواب، كيف نشأت هده العقلية الموضوعية عند الفقهاء؟، ومن أين جاءهم هذا المنطق الموضوعي؟ وللإجابة عن هذا السؤال نحتاج للعودة إلى عصر التدوين، مرحلة تدوين الحديث والفقه، يقول مصطفى أحمد الزرقا: «وفي أوائل هذا العصر بدئ بتدوين الفقه تدوينا علميا مذهبيا، ومن أقدم كتبه كتب محمد بن الحسن الشيباني تلميذ أبي حنيفة الذي جمع مذهبه، وكتاب الموطأ لمالك بن أنس، وكتاب الأم للشافعي»[3].

---

[1] عمر سليمان الأشقر، **تاريخ الفقه الإسلامي**، مكتبة الفلاح، الكويت، ط1: 1402هـ/1982م، ص94، ينظر كذلك: عبد الوهاب خلاف، **خلاصة تاريخ التشريع الإسلامي**، دار القلم، الكويت، (د،ت)، ص57-58.

[2] محمد باقر الصدر، المرجع السابق، ص 32.

[3] مصطفى أحمد الزرقا، **المدخل الفقهي العام**، دار القلم، دمشق، ط1: 1418 هـ- 1998 م، ج1/ ص 190.

يتضح الأمر جليا عندما نبحث عن العمل الذي قام به الإمام أبو حنيفة النعمان، فقد شكل هيئة علمية تتكون من تلاميذه النجباء، مهمتها دراسة ومعالجة مسائل الفقه الواحدة تلو الأخرى، يقول أحمد سعيد حوى حول طريقة أبي حنيفة في التدريس:«امتاز أبو حنيفة بطريق مبتكره في التدريس والتفقيه كان لها دور في تكوين ونمو المذهب الحنفي كمدرسة مستقلة، إذ لم تكن طريقة أبي حنيفة هي الإلقاء على التلاميذ، بل كانت طريقته طريق مدارسة، فإذا وردت عليه المسألة عرضها على التلاميذ ليدلي كل منهم برأيه واجتهاده، ويسألهم عما عندهم فيها من الأدلة والآثار، فإذا أدلى كل منهم بدلوه عقب هو على آرائهم فبين الصواب بالحجة، ودفع غيره بالعقل والنقل، فكان بذلك مذهبه شورى بينهم لم يستبد فيه بنفسه دونهم، وقد يتناظرون في المسألة أياما حتى يستقر أحد الأقوال فيها، ثم يثبتها أبو يوسف القاضي في الأصول»[1].

ثم يضيف: «وهكذا كان يفعل أبو حنيفة في كل باب من أبواب الفقه يطرح الأبواب والمسائل ويناقشهم فيها ثم يصل بهم إلى الرأي الصواب فيدونونه، نقل الكوثري أن أصحاب أبي حنيفة الذين دونوا معه الكتب كانوا أربعين رجلا وكان في مقدمتهم أبو يوسف وزفر بن الهذيل»[2].

يذهب الخضري بك إلى أن فكرة جمع الحديث على الأبواب ظهرت عند علماء ذلك العصر في وقت متقارب، قال:«كان هذا الدور عصرا مجيدا للسنة فقد تنبه رواتها إلى وجوب تصنيفها وتدوينها، ومعنى تصنيفها ضم الأحاديث التي من نوع واحد في الموضوع بعضها إلى بعض كأحاديث الصلاة وأحاديث الصيام وما شاكل ذلك وجدت هذه الفكرة في جميع الأمصار الإسلامية في أوقات متقاربة حتى لم يعرف من له فضيلة السبق إلى ذلك»[3]، وهكذا فالموضوعية في الجمع والتصنيف منهج وطريقة معروفة عند المحدثين، وحسب الخضري بك لا يعرف من كان السباق إلى انتهاجها، فيذكر ممن عمل وصنف على حسبها مالك بن أنس في المدينة وابن جريج في مكة وسفيان الثوري في الكوفة وحماد بن سلمة وسعيد بن عروبة في البصرة وغيرهم في حواضر العالم الإسلامي مثل الشام واليمن والري[4].

ينتصر البعض للإمام مالك، ويرى أنه أول كتاب في الحديث جمعه فقيه ومحدث، وصنفه بطرقة موضوعية على شكل أبواب متتالية، جاء في تحقيق الموطأ:«فهذا هو الموطأ أصح كتاب في حديثه المسند في زمانه، بل تجاوز زمانه إلى أزمنة كثيرة، ومؤلفه الإمام مالك أول من صنف في الحديث بالمدينة المنورة ورتبه على الأبواب، ثم شاع ذكره وطار صيته في الآفاق»[5].

خلاصة القول أن منهجية الجمع والتصنيف على أساس الوحدة الموضوعية قد ظهرت لدى الفقهاء والمحدثين ومن أبرز هؤلاء الإمام أبو حنيفة النعمان في العراق، ومالك بن أنس في المدينة، قال مصطفى مسلم عن الفقهاء:«وقد جمع الفقهاء هذه الآيات ذات الصلة بموضوع واحد في كتبهم الفقهية، فجمعوا ما يتعلق بالوضوء و التيمم تحت كتاب الطهارة واستنبطوا الأحكام الخاصة بها [. . .] وهكذا في سائر أبواب الفقه من العبادات والمعاملات والفرائض والسير، وكل ذلك لون من ألوان

---

[1] أحمد سعيد حوى، **المدخل إلى مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان**، دار الأندلس الخضراء، جدة، المملكة العربية السعودية، ط1: 1423 هـ- 2002 م، ص 59.

[2] المرجع نفسه، ص 59-60.

[3] الخضري بك، **تاريخ التشريع الإسلامي**، دار الفكر، ط8: 1387هـ/1968م، ص151.

[4] المرجع نفسه، ص151.

[5] **الموطأ لإمام دار الهجرة مالك بن أنس**، رواية مصعب الزهري المدني، تحقيق: بشار عواد المعروف، محمود خليل، مؤسسة الرسالة، ط3: 1418 هـ- 1998 م، ج1/ ص 5.

التفسير الموضوعي في خطواته الأولى»[1]، فهو يعتبر عمل هؤلاء الفقهاء عملا تفسيريا للقرآن بطريقة ومنهجية موضوعية.

إنها عبقرية فذة تلك التي اهتدت إلى هذه المنهجية في التعامل مع النصوص لاستخراج الأحكام الفقهية، سواء كان ذلك من الفقهاء أم من المحدثين، لكن السؤال بعد ذلك هو لماذا لم يتأس المفسرون بهذه المنهجية؟

يقدم لنا الباقر بعض الإجابات لهذه الظاهرة فيقول:«ومما ساعد على شيوع الاتجاه التجزيئي للتفسير... النزعة الروائية والحديثية للتفسير، حيث إن التفسير لم يكن في البداية إلا شعبة من الحديث بصورة أو بأخرى»[2]، ثم يضيف: «التفسير كان بطبعه تفسيرا لفظيا للمفردات، وشرحا للمستجد من المصطلحات، وتطبيقا لبعض المفاهيم على أسباب النزول، ومثل هذه العملية لم يكن بإمكانها أن تقوم بدور اجتهادي مبدع»[3]، وعليه فالسبب في عدم انتقال النزعة الموضوعية من الفقه إلى التفسير، هو اعتماد التفسير على الرواية، خاصة وأنه كان جزءا من الحديث، ثم الطبيعة اللغوية للعملية التفسيرية، هذا التحليل قد يكون صائبا بعض الشيء، إلا أننا نتوقف أمام المفارقة التالية: الحديث الذي انتظم بشكل موضوعي عند المحدثين والفقهاء، كان السبب في بقاء التفسير يدور ضمن الحلقة المفرغة (المنهج التجزيئي)، هذا ما يصعب تقبله لأنه يوقعنا في تناقض واضح، فكيف بالحديث والفقه ينهجان المنهج الموضوعي بينما يظل التفسير يدور في إطار المنهج التجزيئي، هذا ما يحتاج إلى بحث ودراسة، لكن المؤكد هو أن الفقه تطور فعلا بسبب اعتماده المنهج الموضوعي وارتباطه بالواقع، وتوقف التفسير بسبب اعتماده المنهج التحليلي وابتعاده عن الواقع.

يمكن حل هذه الإشكالية بالنظر إلى عمل المفسرين، نعم لقد برز لديهم المنهج الموضوعي في التفسير جليا واضحا، لكن ليس في موسوعاتهم التفسيرية لكن في موسوعات أخرى سيأتي ذكرها لاحقا، وهذا ما لم يتفطن له الكثير من الباحثين.

ثانيا: التأليف في قصص الأنبياء عليهم السلام

إذا استعرضنا عمل منظري التفسير الموضوعي خاصة عند محاولتهم التأصيل لمنهج التفسير الموضوعي، سواء منهم الفرماوي أو الكومي أو عبد الستار وحتى مصطفى مسلم والخالدي وأحمد رحماني وأحمد جمال العمري، فلن نجد عندهم أي إشارة إلى الكتابة في قصص الأنبياء كتطبيق جلي وواضح للمنهج الموضوعي في التفسير، فما السر في ذلك؟ يكمن السر في ذلك أن هذه الجهود قد ظهرت في مجال آخر غير مجال التفسير، لقد ظهرت في الواقع في ميدان بعيد عن التفسير، إنه ميدان التاريخ.

سيلاحظ الباحث عندما يطلع على كتاب أحمد جمال العمري والذي عنونه بـ"دراسات في التفسير الموضوعي للقصص القرآني"[4] أنه لم يشر نهائيا إلى التأليف في قصص الأنبياء كمرحلة من مراحل نشأة وتطور التفسير الموضوعي، لقد تحدث عن التفسير الموضوعي بين الماضي والحاضر وتحدث عن نشأة التفسير الموضوعي واقترانه بالتفسير الأدبي لكنه لم يشر إلى التأليف في تاريخ وقصص الأنبياء.

---

[1] مصطفى مسلم، المرجع السابق، ص 19.

[2] محمد باقر الصدر، المرجع السابق، ص 31.

[3] محمد باقر الصدر، المرجع السابق، ص 31.

[4] ينظر: أحمد جمال العمري، **دراسات في التفسير الموضوعي للقصص القرآني**، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1: 1406هـ/1986م. ص47، وص:61-62.

إن أصول المنهج الموضوعي كما تجلت عند الفقهاء والمحدثين سنجدها تتجلى كذلك في عمل المفسرين لكن في ميدان التاريخ لا ميدان التفسير، وأبرز مثال لذلك التجلي عندما نجد الطبري المفسر يكتب تاريخ العالم والإسلام ويركز على تاريخ الأنبياء ولن يجد مصدرا لتاريخهم إلا في القرآن الكريم الذي تحدث عن قصصهم وقدمها لنا في قطع منفصلة تحتاج إلى جمع وترتيب وتصنيف موضوعي، وهذا عمل المفسر والمؤرخ.

نشأ التأليف في قصص الأنبياء وتاريخهم في ميدان التاريخ لهذا نجد الطبري يجعل من قصص الأنبياء جزءا من موسوعته التاريخية "تاريخ الرسل والملوك"[1]، وكذلك ابن كثير المفسر يجعل قصص الأنبياء ضمن موسوعته التاريخية "البداية والنهاية"[2]، وعليه فقد انفصل تاريخ وقصص الأنبياء عن التفسير وتحول على ميدان التاريخ، وهذا ما يفسر غفلة منظري التفسير الموضوعي عن رؤية المنهج الموضوعي عند المفسرين الكبار خاصة منهم الطبري لأنه عمل وطبق المنهج الموضوعي في ميدان ومجال آخر غير ميدان التفسير وهو ميدان التاريخ.

كان عبد الحي الفرماوي ممن نظروا للتفسير الموضوعي في كتابه المعنون بـ"البداية في التفسير الموضوعي"، والذي صدر في طبعتين آخرهما طبعة سنة 1977م[3]، وفي الوقت نفسه هو من الذين حققوا كتاب "قصص الأنبياء" لابن كثير، وقصص الأنبياء جزء من الموسوعة التاريخية "البداية والنهاية" لابن كثير، ورغم ذلك لم ينتبه إلى ظهور المنهج الموضوعي واستخدامه عند المفسرين في مجال التاريخ[4]، هذه الغفلة عن هذا المنجز العظيم الذي قام به المفسرون المؤرخون إنما ينم عن مدى التقليد الذي أصاب الدراسات الإسلامية في مقتلها عندما سيطر التقليد وانعدم التمحيص عندنا فأصبحنا نكرر بعضنا ولا نتقبل أي نقد أو تجديد واختلاف، فجل كتب المنظرين تعيد وتكرر المعلومات نفسها وتقع في الأخطاء ذاتها، وهذا ما يجب تفاديه بواسطة النقد والتمحيص والتدقيق في كل صغيرة وكبيرة.

ثالثا: التأليف الملتبس بالتفسير الموضوعي

سنتابع جهد أحمد رحماني ومصطفى مسلم وغيرهما، الذين حاولوا التأصيل للتفسير الموضوعي من خلال الحديث عن التأليف في علوم القرآن، وسنعرض لأقوال المخالفين الرافضين لمثل هذا النوع من التأصيل بهدف الوصول إلى القول الفصل في مثل هذه الآراء، وبالنسبة لهذه المرحلة فيمكن أن نتحدث عن عنصرين اثنين هما: التأليف في بعض علوم القرآن، والتنبه إلى علم المناسبات والوحدة الموضوعية في السورة.

---

[1] الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، **تاريخ الرسل والملوك**، تحقيق: محمد أبو الفضل، دار المعارف، القاهرة، (د،ت).

[2] ابن كثير، عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر، **البداية والنهاية**، تحقيق: عبد المحسن التركي، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط:1997م.

[3] ينظر : أحمد رحماني، **التفسير الموضوعي نظرية وتطبيقا**،ص79

[4] للتوسع ينظر: بشير عثمان، "**القصص القرآني ونشأة وتطور التفسير الموضوعي**"، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، العدد 35، 2015، ص15-42. أو موقع منصة المجلات العلمية الجزائرية [https://www.asjp.cerist.dz/en/article/4209] (دخول بتاريخ: 2018/12/13)

1/ التأليف في بعض علوم القرآن

إذا عدنا إلى المراحل التي مر بها تدوين علوم القرآن فسنجد أنفسنا أمام زخم كبير من الروايات التفسيرية من نشأة هذا العلم إلى نهاية القرن الثاني الهجري، هنا سنلاحظ كذلك ظهور بعض المؤلفات الخاصة بمباحث في علوم القرآن، وكلها عبارة عن جمع لروايات تفسيرية متعلقة بمجال معين، كالمكي، والمدني، والناسخ والمنسوخ والوجوه والنظائر، والآيات المتشابهات[1].

فمن الكتب المطبوعة في علم الوجوه والنظائر كتاب "مقاتل بن سليمان" (ت: 150هـ)، وكتاب "هارون الأعون" (ت: 170هـ)، وكتاب "يحيى بن سلام" (ت: 200 هـ) بعنوان "التصاريف"[2]. و استمرت الكتابة في القرن الثالث الهجري في أنواع علوم القرآن، منها مثلا "فضائل القرآن" لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت: 224 هـ)، و"تأويل مشكل القرآن" لابن قتيبة (ت: 276 هـ)[3].

هناك من الباحثين من اعتبر التأليف في بعض المباحث القرآنية مرحلة متطورة من مراحل نشوء التفسير الموضوعي، و هناك من رفض هذه الفكرة من أساسها، ومن الذين يوافقون هذا الرأي عبد الستار فتح الله سعيد، يقول: «فألف قتادة السدوسي (811 هـ) كتابا في الناسخ والمنسوخ [...] وألف معمر بن المثنى (209 هـ) كتابه "مجاز القرآن" تحدث فيه عن الآيات التي بينها رابطة عامة [...] وألف أبو محمد بن قتيبة (276 هـ) كتابه "تأويل مشكل القرآن" [...] وقد ألحق بكتابه بابا في "الألفاظ القرآنية الواحدة التي تأتي على معان متعددة" ويورد معها الآيات الكريمة مثل لفظ القضاء-الهدى-الأمة...»[4].

ويضيف معقبا: «وهذا ضرب من التفسير الموضوعي في مراحله الأولى، وربما كان النواة التي بنى عليها بعض العلماء بعده مثل أبي بكر السجستاني (330 هـ) الذي ألف كتاب "نزهة القلوب في غريب القرآن"، والراغب الأصفهاني (502 هـ) الذي ألف كتابه العظيم "مفردات ألفاظ القرآن" [...]، ثم ألف ابن قيم الجوزية (751 هـ) كتابه الشهير "التبيان في أقسام القرآن"...»[5].

إذا تفحصنا ما ذهب إليه عبد الستار فتح الله سعيد فسنجد أن التأليف في بعض علوم القرآن لا يعد كله من قبل التأليف في التفسير الموضوعي، خاصة مثلا مع مباحث مثل الناسخ والمنسوخ، وإنما الذي يعد أقرب إلى التفسير الموضوعي هي المباحث المتعلقة بالألفاظ القرآنية، ولهذا ركز فتح الله على كتاب "تأويل مشكل القرآن" الذي فيه بابا في الألفاظ القرآنية الواحدة التي تأتي على معان متعددة.

لهذا نجد مصطفى مسلم يركز على هذه المسألة عندما يقول: «وقد أخذت هذه الدراسات الموضوعية اتجاها آخر في نفس الوقت وهو الاتجاه اللغوي وذلك بتتبع اللفظة القرآنية ومحاولة معرفة دلالاتها المختلفة فقد ألف مقاتل بن سليمان كتابا سماه "الأشباه والنظائر في القرآن الكريم" وذكر فيه الكلمات التي اتحدت في اللفظ واختلفت دلالاتها حسب السياق في الآيات الكريمة...»[6]، هذا رأي مقبول عند الحديث عن تطور التفسير الموضوعي، لأن التفسير الموضوعي ولو كان متعلقا بموضوع ما فإنه يحتاج إلى تحديد المصطلحات والألفاظ الأساسية بداية، ثم يذهب إلى دراسة الموضوع بتفرعاته.

---

[1] مساعد بن مسلم بن ناصر الطيار، **المحرر في علوم القرآن**، دار ابن الجوزي، ط1: 1427 هـ- 2006 م، ص 33-38.
[2] المرجع نفسه، ص 38.
[3] المرجع نفسه، ص 39.
[4] عبد الستار فتح الله سعيد، المرجع السابق، ص 30-31.
[5] المرجع نفسه، ص 31.
[6] مصطفى مسلم، المرجع السابق، ص 20.

لكن الحديث عن التأليف في مباحث أخرى مثل: الناسخ، المنسوخ، المكي والمدني، أسباب النزول، أقسام القرآن، أمثال القرآن، مجاز القرآن، إعجاز القرآن[1]، واعتباره من التفسير الموضوعي غير مقبول وغير مُسلم به، لأن هذه الدراسات إنما هي حول القرآن لا في القرآن.

هناك من رفض فكرة اعتبار التأليف في بعض علوم القرآن مرحلة من مراحل تطور التفسير الموضوعي، قال الدغامين: «فكتب الناسخ والمنسوخ، أو كتب غريب القرآن، جمعت الآيات المتعلقة بذلك الموضوع دون سواها، لتكون دعامة لغيرها من العلوم، فعلم الناسخ عند من يقول به يحتاج إليه في موضوع الأحكام، وعلم غريب القرآن يحتاج إلى توظيفه في معرفة مدلول اللفظ، وهو ما لا يختص بآيات معينة، وكتب الإعجاز تعد دراسات وصفية تحليلية للنص القرآني كله...»[2]، وهكذا يرفض الدغامين اعتبار التأليف في بعض علوم القرآن مرحلة من مراحل التفسير الموضوعي، لكنه من جهة أخرى يشيد بالعمل الذي قام به الجاحظ متابعا وموافقا في ذلك مصطفى الصاوي الجويني الذي يرى أن الجاحظ حقق بداية ذكية في منهج فهم القرآن فهما موضوعيا، ويمثل لذلك بدراسة لمواضيع منها "النار في القرآن"، "ما ذكر به الكلب في القرآن من مديح أو ذم"، و"بعض أنواع العذاب المذكور في القرآن كالعذاب بالجراد والقمل والماء"، وموضوع "الملائكة في القرآن"[3].

يعقب الدغامين بعد ذلك بقوله: «ويبدو القول بتفطن الجاحظ لهذا اللون من التفسير في وقت مبكر من تاريخ الدراسات القرآنية مقبولا، إلا أن الجاحظ لم يقل، و لم يشر إلى أن تكون دراسته للموضوع في نسق تاريخي متكامل [. . .] إن ذلك النسق التاريخي المتكامل متطلب شاق للدرس القرآني، قيدت به المدرسة الأدبية نفسها، لتحقيق بغيتها الأدبية الغنية المتمثلة في إدراك إعجاز القرآن... والتعرف على الاستخدامات القرآنية لمعاني الكلمات ودلالاتها»[4]، وهو هنا يشير إلى مدرسة التفسير البياني للقرآن الكريم وزعيمها أمين الخولي وعائشة بنت الشاطئ، هذه المدرسة حاولت استخدام المنهج التاريخي وتتبع تطور استخدام المفردة القرآنية من المرحلة المكية على المرحلة المدنية بهدف التعرف على معاني ودلالات الكلمة القرآنية وبيان إعجاز القرآن.

يعقد الدغامين بعد ذلك مقارنة بين ما قام به ابن القيم عند حديثه عن أقسام القرآن وما قام به الجاحظ ويصل إلى أن الجاحظ كان أكثر وضوحا وعمقا وإدراكا لفكرة التفسير الموضوعي من حيث أن أفكاره شكلت النواة الحقيقية لهذا اللون من الدراسة القرآنية، ثم يعود ليؤكد مرة أخرى بأن هذا لم يأت من فراغ، لأن تصنيف أحاديث الرسول عليه الصلاة والسلام «تحت موضوعات محددة كأبواب الإيمان والطهارة والصلاة... أثر في إحاطة القرآن بتلك النظرة الشمولية...»[5]، وعليه فإن الدغامين يعود إلى فكرة التجميع لدى المحدثين، خاصة عند الإمام مسلم (ت: 261 هـ) في جامعه الصحيح، وقد أشرنا من قبل أن هذا العمل، وأن أول من قام به هو الإمام مالك بن أنس (95- 197 هـ) فيما يخص الحديث، والإمام أبا حنيفة النعمان (80-105 هـ) فيما يتعلق بالفقه، وهنا نجد أن الدغامين يتفق مع محمد باقر الصدر الذي يرى أن التأليف في علوم القرآن لا يعد ضمن مسار تطور التفسير الموضوعي، بخلاف عمل المحدثين عند تجميعهم للحديث في كتب وأبواب، وكذا عمل الفقهاء عند تجميعهم للنصوص في أبواب لاستخراج الأحكام الفقهية.

---

[1] المرجع نفسه، ص 20-21.
[2] زياد خليل الدغامين، المرجع السابق، ص 30-31.
[3] المرجع نفسه، ص 31.
[4] زياد خليل الدغامين، المرجع السابق، ص32.
[5] المرجع نفسه، ص 32-33.

2/ظهور علم المناسبات والتنبه إلى الوحدة الموضوعية للسورة

لا يعتبر فتح الله السعيد علم المناسبات من التفسير الموضوعي، قال:«ليس من التفسير الموضوعي الكتب التي عنيت ببيان المناسبات بين الآيات والسور، لأن هذه المناسبات هي أمور التماسية اجتهادية»[1]، لكن مصطفى مسلم يذهب إلى عكس ذلك، قال:«علم المناسبات وثيق الصلة بالتفسير الموضوعي، وبخاصة التفسير الموضوعي للسورة»[2]، وهذا الاختلاف في الحقيقة يعود أصلا إلى الاختلاف حول اعتبار التفسير الموضوعي للسورة نوعا من التفسير الموضوعي، فعبد الستار فتح الله سعيد لا يقول بهذا النوع بتاتا، وإنما يركز على التفسير الموضوعي للموضوع القرآني فقط، وهذا واضح من خلال نماذجه التطبيقية، لكن مصطفى مسلم يحتفي احتفاء كبيرا بالتفسير الموضوعي للسورة القرآنية، ويعطي اهتماما كبيرا لعلم المناسبات باعتباره أصلا لهذا النوع.

وقد ظهر علم المناسبات على يد الإمام أبي بكر النيسابوري (ت: 324 هـ) في بغداد، وكان أبو بكر بن العربي (ت: 543 هـ) يشير إلى المناسبات في تفسيره "أحكام القرآن"، ومن المهتمين بالمناسبات كذلك الإمام الرازي (ت:606 هـ) في تفسيره "مفاتيح الغيب"، وعندما جاء الإمام الزركشي لجمع علوم القرآن في مؤلف واحد خص علم المناسبات بالدرس، وضرب أمثلة عن المناسبات بين الآيات في السورة الواحدة، وقدم كذلك أمثلة عن المناسبات بين السور القرآنية، وامتدت الجهود إلى أن قام برهان الدين البقاعي(ت: 885 هـ) بتفسير القرآن كله على أساس فكرة المناسبات، والتي جسدها في عمله الضخم "نظم الدرر في تناسب الآيات والسور"[3].

يؤكد أحمد رحماني على مرحلة التنبه للوحدة الموضوعية للسورة، ويعود بنا إلى التجربة التي قام لها الإمام الشاطبي في "الموافقات"، حيث قال: «إن الشاطبي يحرص حرصا شديدا على ضرورة النظر في السورة كلها، بل يجعل الفهم الصحيح متوقفا على النظرة الكلية للسورة من حيث هي تعبير عن موضوع أو قضية واحدة»[4]، ثم يضيف: «من المعلوم أن كلا من الدكتور الفرماوي والدكتور مصطفى مسلم يعدان الرازي صاحب السبق إلى الحديث عن وحدة الموضوع في السورة ولكن عند النظر في تفسير الرازي ومقارنته بالملاحظات التي أبداها الشاطبي نجد المسألة واضحة في ذهن الشاطبي وضوحا كاملا، أما الرازي فإنه يمس الوحدة مسا خفيفا لا يؤدي بالفكرة إلى الحمل المفضي إلى ولادة فكرة الوحدة الموضوعية كما تجلت عند الشاطبي»[5].

والشاطبي لم يكتف بالحديث النظري، وإنما طور نظريته وطبقها على سورة "المؤمنون" ووصل إلى أنها نازلة في قضية واحدة وإن اشتملت على معان كثيرة[6]، كما يشير أحمد رحماني بعد ذلك إلى عمل ابن تيمية (ت: 728 هـ)، قال: «قد نبه على وحدة السورة ومثل لذلك بسورة البقرة، على أن ابن تيمية يصلح مثالا لدرس التناسب بين الآيات لا الوحدة الموضوعية»[7]، وهكذا فالتنبه للوحدة الموضوعية للسورة هي خطوه أخرى بعد ظهور علم المناسبات في طريق تشكل وظهور التفسير الموضوعي عموما، وأخص منه ظهور التفسير الموضوعي للسورة القرآنية.

---

[1] عبد الستار فتح الله سعيد، المرجع السابق، ص 33.

[2] مصطفى مسلم، المرجع السابق، ص57.

[3] مصطفى مسلم، المرجع السابق، ص57. ينظر: البقاعي(ت:885هـ-1480م)، برهان الدين أبو الحسن إبراهيم بن عمر، **نظم الدرر في تناسب الآيات والسور**، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، (د، ت).

[4] مصطفى مسلم، المرجع السابق، ص66-67.

[5] أحمد رحماني، المرجع السابق، ص117.

[6] المرجع نفسه، ص118.

[7] المرجع نفسه، ص118.

المبحث الرابع: التفسير الموضوعي في الدراسات المعاصرة

يسمي أحمد رحماني هذه المرحلة بمرحلة النضج والتنظير، ويضع لها ثلاث مراحل جزئية: أولا/ مرحلة وضع الفهارس التفصيلية للآيات القرآنية، ثانيا/ مرحلة التطبيق، ثالثا/ مرحلة التنظير، سنحذو طريق أحمد رحماني والذي ألقى علينا هذه الدروس في التفسير الموضوعي خلال مرحلة الدراسات العليا بجامعة باتنة سنوات التسعينات من القرن الماضي"1997م-1999م"، والذي أبدع في هذا التقسيم، إلا أننا سنتوسع قليلا في ذكر الأسباب التي أوصلت التفسير الموضوعي إلى هذه المرحلة، مرحلة الدراسات المعاصرة.

أولا/وضع الفهارس التفصيلية للآيات القرآنية

يعتبر أحمد رحماني هذه المرحلة نتيجة للعمل الذي قام به الراغب الأصفهاني (ت: 502 هـ)، في كتاب بعنوان "مفردات القرآن"[1]، والحق يقال أن العمل الذي أنجزه الراغب يعد عملا فذا، إلا أنه يصلح ليكون تمهيدا وتوطئة للتفسير الموضوعي للمصطلح القرآني، وليس تمهيدا للتفسير الموضوعي للمواضيع القرآنية، مع ملاحظة أن أحمد رحماني عندما يأتي إلى الحديث عن أنواع التفسير الموضوعي لا يشير إلى التفسير المتعلق بالمصطلح القرآني، وهو في هذا الصنيع يوافق مصطفى مسلم، وفتح الله سعيد وغيرهما، والحقيقة أن الذي بدأ بالاهتمام بهذا النوع هو صلاح عبد الفتاح الخالدي، و من قبله أستاذه أحمد حسن فرحات.

ثم إن أحمد رحماني بعد ذلك يشير إلى ما قام به أحد المستشرقين وهو "جون لابوم" صاحب كتاب "تفصيل آيات القرآن الحكيم"، هذا الكتاب الذي قسمه صاحبه إلى ثمانية عشر بابا بالشكل التالي[2]:

1/التاريخ	**7/ما وراء الطبيعة**	**13/الشريعة**
2/محمد صلى الله عليه وسلم	**8/التوحيد**	**14/النظام الاجتماعي**
3/التبليغ	**9/القرآن**	**15/العلوم والفنون**
4/بنو إسرائيل	**10/الدين**	**16/التجارة**
5/التوراة	**11/ العقائد**	**17/علم تهذيب الأخلاق**
6/النصارى	**12/ العبادات**	**18/النجاح**

هذا الكتاب قام إدوارد مونتيه بالاستدراك عليه، وأما محمد فؤاد عبد الباقي فقد عمل على ترجمته إلى اللغة العربية، والأسئلة التي تتبادر إلى الذهن من هو جون لابوم؟ ومن أين جاءت فكرة تأليف هذا المعجم لهذا المستشرق؟ و الحقيقة التي يجب أن تقال جون لابوم لا يعرف عنه إلا أنه مستشرق فرنسي، وليس لدينا معلومات كثيرة حوله، أما من أين جاءته فكرة الفهرسة الموضوعية للآيات القرآنية فإنه ومع غياب الدراسات والبحوث حول هذه المسألة، فإن الإجابة قد تعود حسب تصورنا إلى أن الغرب وبعد الثورة الصناعية، وبعد انتشار أفكار آدم سميث خاصة منها فكرة تقسيم

[1] أحمد رحماني، المرجع السابق، ص 119.

[2] جون لابوم، **تفصيل آيات القرآن الحكيم**، ويليه المستدرك لإدوارد مونتيه، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط: 1969 م، ص 452-460.

العمل، قد أصبح ينظر إلى الحياة على أساس القطاعات المختلفة، لهذا جاء هذا التقسيم بهذا الشكل، ورغم ذلك فإن تقسيم الموضوعات إلى مسائل معروفة لدى المسلمين مثل: محمد صلى الله عليه وسلم، التبليغ، التوحيد، القرآن، العبادات، الدين، العقائد، الشريعة، لن يكون غريبا، لكن أن يضيف لذلك مجالات أخرى مثل: التاريخ، النظام الاجتماعي، العلوم والفنون، التجارة، النجاح، هذا ما لا يمكن لنا أن نجده عند المتقدمين من المسلمين، هذا بالنسبة لهذا المعجم الموضوعي الذي كان يستعمله محمد عبده عند تفسيره للقرآن "تفسير المنار" في الجامع الأزهر كما يذكر محمد فؤاد عبد الباقي.

ورغم بعض المؤاخذات حول عمل جون لابوم مثل تعسفه في حشر بعض الآيات مع بعضها، إلا أنه وكما يقول مصطفى مسلم: «خطوة مفيدة للباحث في لم شتات موضوع من الموضوعات القرآنية»[1]، وهذا ما يؤكد دور المستشرقين في بلورة الدراسة الموضوعية للنصوص القرآنية، والتمهيد لظهور المنهج الموضوعي في دراسة الآيات القرآنية.

أما بالنسبة للدراسات المتعلقة بالمفردات القرآنية فمن الواضح فيها التأثر بأعمال المستشرقين، يتبين الأمر أكثر عندما نعلم أن المعجم الذي أنجزه محمد فؤاد عبد الباقي "المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم"[2]، ما هو إلا نتيجة التأثر بعمل المستشرقين والمتمثل في "المعجم المفهرس لألفاظ الحديث".

بعد جهود محمد فؤاد عبد الباقي ظهرت جهود أخرى تنصب في الفهرسة الموضوعية للآيات القرآنية، نذكر منها مثلا:

1- معجم ألفاظ القرآن الكريم لمجمع اللغة العربية في جمهورية مصر العربية.

2- المعجم الموضوعي لآيات القرآن الكريم لصبحي عبد الرؤوف عصر.

3- المعجم المفهرس لمعاني القرآن العظيم، من إعداد: محمد بسام رشدي الزين، وإشراف: محمد عدنان سالم.

---

[1] مصطفى مسلم، المرجع السابق، ص 22.

[2] محمد فؤاد عبد الباقي، **المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم**، مطبعة دار الكتب المصرية، دار الحديث، القاهرة، (د،ت).

ثانيا: التطبيق

أشار أحمد رحماني في هذه المرحلة إلى تفسير محمد عبده ورشيد رضا خاصة عندما نبها إلى الوحدة الموضوعية للسورة، والملاحظة نفسها مع تفسير محمد الطاهر بن عاشور "التحرير والتنوير"[1].

وبعد ذلك يشير إلى موضوع "العرب في القرآن" للشيخ عبد الحميد بن باديس، وفي الحقيقة فإن عمل عبد الحميد بن باديس يعتبر رائدا بأتم معنى الكلمة، ولم يأت من فراغ، إنما من واقع اجتماعي مرير رضخ فيه العرب والمسلمون تحت نير الاستعمار الذي نشر أفكارا تحط من قيمة العرب والمسلمين والشرقيين عموما، فكان هذا الرد من ابن باديس لتصحيح الكثير من التصورات عن العرب في نظر الغربيين وحتى في نظر بعض العرب والمسلمين أنفسهم.

ثم إن عمل ابن باديس جاء نتيجة منطقية لتفسيره للقرآن كاملا، فبعدما انتهى من تفسير القرآن، أحس بأن مجموع الآيات التي تناولت هذا الموضوع تستحق التجميع في عناصر مترابطة، وبلورتها في وحدة واحدة دفاعا عن العربية والإسلام، وإصلاحا للتصورات العامة حول العرب، خاصة منها مقولة ابن خلدون "إذا عربت خربت" والتي استغلها الاستعمار للتهوين من قيمة الجنس العربي، ومحاربة اللغة العربية ومنع الناس من تعلمها وتعليمها[2].

وعليه فهذا هو الواقع (حسب باقر الصدر) الذي يدفع الباحث والعالم المسلم للعودة إلى النص لمواجهة التصورات والمفاهيم الخاطئة ولتصحيح الكثير من الأفكار، وللخروج بنظرة موضوعية تعيد الحق إلى نصابه، إن عمل ابن باديس يعد نموذجا رائدا لتطبيق منهج التفسير الموضوعي في تفسير القرآن في هذا العصر، ولا يمكن لنا أن نتحدث عن تطبيقات سابقة لعمل ابن باديس إلا إذا أثبت التحقيق والبحث غير ذلك، واستخدام المنهج الموضوعي في التفسير والحديث ليس بدعا عند ابن باديس فدروسه في التفسير والحديث دالة على ذلك، هذه الدروس التي تحتاج إلى نفض الغبار عنها وإبرازها.

ثم إن الباحثين بعد ذلك قد ألفوا في مواضيع عديدة، منها مثلا "الصبر في القرآن" للشيخ يوسف القرضاوي، و"اليهود في القرآن" لعزت دروزة، وغيرها.

ثالثا: التنظير

يذهب أحمد رحماني إلى القول بأن التنظير للتفسير الموضوعي بدأ على يد الإمام الشاطبي، وهذا قد يصدق بعض الشيء على التفسير الموضوعي للسورة، لكنه لا يصدق على جميع أنواع التفسير الموضوعي.

ثم يعود إلى العمل التطبيقي للشيخ عبد الحميد بن باديس، ويقارنه بما قدمه أمين الخولي، على اعتبار أن أمين الحولي قد أشار إلى التفسير الموضوعي في الأربعينيات، وكل هذه الآراء تحتاج إلى البحث والتدقيق لإثباتها أو نفيها[3]. يبقى أن ظهور التنظير بالشكل المعروف ليس له تحديد تاريخي دقيق وإنما المعلوم أن هناك دراسات في التفسير الموضوعي، وإن لم تكن على درجة كبيرة من العمق وعلى درجة كبيرة من مستوى الطرح، وإنما بدأت ببعض الآراء تقوم على فكرة الموضوع، والتجميع، والتفصيل، ثم تطورت هذه الطروحات حتى وصلت إلى قمة الإبداع في العمل الذي قام به محمد باقر الصدر في كتابه

---

[1] أحمد رحماني، المرجع السابق، ص 121.

[2] ينظر: بشير عثمان:"التفسير الموضوعي

[3] أحمد رحماني، المرجع السابق، ص 121.

"السنن التاريخية في القرآن"، وكذلك الكتاب النقدي الرائد "منهج التفسير الموضوعي للقرآن الكريم دراسة نقدية" لسامر عبد الرحمن رشواني[1].

ومن الدراسات الرائدة في التنظير للتفسير الموضوعي ما يلي:

1- التفسير الموضوعي للقرآن، لأحمد السيد الكومي.
2- البداية في التفسير الموضوعي، لعبد الحي الفرماوي.
3- الوحدة الموضوعية في القرآن، لمحمد محمود حجازي.
4- المدخل إلى التفسير الموضوعي، لعبد الستار فتح الله سعيد.
5- السنن التاريخية في القرآن، لمحمد باقر الصدر.
6- مباحث في التفسير الموضوعي، لمصطفى مسلم.
7- التفسير الموضوعي بين النظرية والتطبيق، لصلاح عبد الفتاح الخالدي.
8- التفسير الموضوعي نظرية وتطبيقا، لأحمد رحماني.
9- منهج التفسير الموضوعي للقرآن الكريم دراسة نقدية، لسامر عبد الرحمن رشواني.
10- التدبر الموضوعي في القرآن الكريم قراءة في المنهجين التجميعي والكشفي لعلي آل موسى

ونحن إذا تتبعنا عناوين هذه الكتب سوف نلاحظ وبلا ريب التدرج في التنظير والبداية المحتشمة لهذا العمل التنظيري، ولا أدل على ذلك من استعمال لفظ: البداية، ثم المدخل، ثم المباحث، وأخيرا عندما نقارن بين عنوان كتابي الخالدي وأحمد رحماني نجد الفرق بينهما ظاهرا، فالخالدي مازال متشككا خاصة عندما يستعمل عبارة "بين النظرية والتطبيق"، أما أحمد رحماني فيستعمل جملة "نظرية وتطبيقا"، حتى يؤكد بأن هذا النوع من التفسير قد استوى على سوقه من الناحية التطبيقية والناحية النظرية كذلك، أما سامر عبد الرحمن رشواني فقد تعدى مرحلة التنظير إلى النقد والتمحيص في جميع الأعمال النظرية السابقة لتقييمها بهدف رد الخاطئ منها وقبول السليم منها والعمل على تطوير هذا الأخير وتحسينه خدمة للمنهج الموضوعي وللقرآن الكريم.

[1] سامر عبد الرحمن رشواني، **منهج التفسير الموضوعي للقرآن الكريم دراسة نقدية**، دار الملتقى، حلب، سورية، ط1: 1430هـ- 2009م.